شاهد|| أزمة ماكينات الصراف في مصر تفتح باب الشكوك حول سيولة البنوك والرقابة على المعاملات

الأحد 31 مايو 2026 03:00 م

كشفت شهادات متداولة بين نشطاء مصريين، السبت، عن وجود أزمة سيولة حادة داخل البنوك المصرية خلال فترة عيد الأضحى، بعد سحب نحو 100 مليار جنيه خلال 9 أيام، وفق ما أعلنه رئيس اتحاد البنوك محمد الإتربي، وسط شكاوى من خلو ماكينات الصراف الآلي واعتذارات رسمية عن تعطل السحب النقدي في عدة مناطق بالقاهرة والمحافظات.

وتربط هذه الشهادات بين الأزمة وتقديرات موظفين داخل البنوك تحدثوا للنشطاء عن وجود خلل مالي كبير أو ضغوط غير معلنة على السيولة، فيما يذهب آخرون إلى أن تقييد السحب النقدي قد يعكس توجهاً لإحكام السيطرة على حركة الأموال وتحويل المعاملات إلى أنظمة رقمية خاضعة لرقابة مباشرة من السلطة، وهو ما يعمق أزمة الثقة في النظام المصرفي.

شهادات موظفين بالبنوك تثير شبهة أزمة سيولة أو اختلال مالي

تداول نشطاء عبر منصة إكس منشورات تفيد بأن موظفين داخل البنوك أبلغوهم بوجود أزمة سيولة غير مسبوقة، مع عدم القدرة على تغذية ماكينات الصراف بالكميات المطلوبة، وهو ما انعكس في طوابير ممتدة أمام الماكينات التي نفدت أموالها في وقت قياسي خلال أيام العيد.

وفي هذا السياق، نشر حساب صدى مصر تفاصيل تشير إلى سحب 100 مليار جنيه خلال 9 أيام، مع اعتذار رسمي من رئيس اتحاد البنوك عن معاناة المواطنين، وهو ما اعتبره النشطاء مؤشراً على خلل عميق يتجاوز الضغط الموسمي المعتاد على السيولة.

> "المصريون سحبوا 100 مليار جنيه في 9 أيام.. ورئيس اتحاد البنوك يعتذر عن مشقة السحب النقدي وخلو الماكينات!"
>
> بتصريحات تعكس عمق الأزمة الماليّة واهتزاز الثقة في المنظومة المصرفية، خرج رئيس اتحاد بنوك مصر، محمد الأتربي، ليعتذر للشعب الشقيان عن "المشقة" وأزمة طوابير الصراف الآلي... pic.twitter.com/4x07Hhgd9X
> — صدى مصر (@sadamisr25) May 31, 2026

كما أشار الاقتصادي طارق سلامة إلى أن الأزمة تعكس فشل قانون البنوك بعد تعديله، موضحاً أن تركيز كل السلطات المالية داخل البنك المركزي خلق حالة من التخبط عند وقوع الأزمات، حيث لا توجد جهة واضحة تتحمل المسؤولية أو تتدخل بشكل فعال.

> الاقتصادى طارق سلامة
> أزمة الـ ATM دي بتأكد تاني الحاجة اللي بقولها على طول إن قانون البنوك بعد تعديله أفشل حاجة حصلت في النظام المالي المصري!!
> بص يا أفندي، مصر عندها البنك المركزي ماسك كل حاجة: السياسة النقدية، الرقابة على البنوك، الفين تك، المدفوعات، حماية المستهلك، مكافحة غسل... pic.twitter.com/p4ISN4v4nx
> — حزب تكنوقراط مصر (@egy_technocrats) May 27, 2026

وأضاف سلامة أن تعدد الملفات داخل البنك المركزي، من السياسة النقدية إلى الرقابة والفينتك، أدى إلى ضعف الأداء العام، مع غياب الرقابة المستقلة، ما يجعل أي أزمة سيولة تتحول إلى حالة ارتباك شاملة داخل النظام المصرفي دون حلول سريعة.

غضب شعبي من تعطل الماكينات وشكاوى من الإهمال المصرفي

عبر مواطنون عن استيائهم من تكرار أزمة ماكينات الصراف، مؤكدين أن المشكلة ليست جديدة بل ممتدة منذ فترة، مع تكرار أعطال الماكينات داخل الفروع نفسها، فضلاً عن خلو ماكينات الشوارع من الأموال في أوقات الذروة.

وفي هذا الإطار، كتب شعبان محجوب أن الأزمة مستفزة وتعكس استهتار البنوك بالمواطنين، مشيراً إلى أن المواطنين يضطرون للتنقل بين المناطق بحثاً عن ماكينة تعمل، وهو وضع اعتبره غير مقبول في ظل غياب الرقابة الفعالة.

> المشكلة مستفزه قوى وبقالها فترة مش قليله والبنوك تحس انها بتستهزى بالناس ماكينات الفروع نفسها عطلانه او فارغة فما بالك بماكينات الشارع اللى لو لقيت فيها فلوس يبقى مش طبيعى مع ان المفروض العكس فى ظل غياب الرقابة والمتابعة يعنى لما نقعد نلف البلد عشان نعرف نسحب فلوسنا دا يرضى ربنا
> — shaban mahgoub (@shaban_mahgoub) May 27, 2026

كما أكد متابعون أن مشهد الطوابير أمام الماكينات أصبح ظاهرة متكررة، حيث يقف المواطنون لساعات دون ضمان الحصول على أموالهم، وهو ما يعكس فشلاً في إدارة توزيع السيولة خلال الفترات الحساسة.

وأشار آخرون إلى أن غياب الصيانة الدورية والتغذية المستمرة للماكينات يكشف خللاً تنظيمياً داخل البنوك، خصوصاً مع الاعتماد على شركات خارجية لإدارة هذه العمليات دون رقابة كافية تضمن استمرارية الخدمة.

اتهامات للنظام بتقييد النقد وفرض رقابة على المعاملات

ربط نشطاء وسياسيون بين أزمة السيولة وسياسات أوسع تتعلق بإدارة الاقتصاد والتحكم في حركة الأموال داخل الدولة، معتبرين أن ما يحدث قد لا يكون مجرد أزمة تشغيلية بل جزء من توجه لتقليل الاعتماد على النقد.

وفي هذا السياق، قال السياسي عمار علي حسن إن تكرار الأزمات دون حلول يعكس عجز الحكومة عن إدارة ملفات صغيرة، متسائلاً عن قدرتها على التعامل مع أزمات أكبر، في ظل تراجع الثقة في الأداء الاقتصادي العام.

> السياسي عمار علي حسن تعليقا على أزمة ماكينات صرف النقود:
>
> "حكومة تتكرر أمامها الأزمات دون حل، وإن جاءتها أزمة صغيرة لا تقدر على حلها، فكيف نثق في قدرتها على مواجهة الملمات الكبرى"
>
> السيسي وحكومته باعوا أصلاً البلد هيفرق معاهم أزمة في ماكينات الـ ATM#هانت #احنا_الشعب... pic.twitter.com/DXeAlAGE0f
> — صدى مصر (@sadamisr25) May 26, 2026

كما أعاد الصحفي طارق سلامة التأكيد على أن الأزمة تكشف خللاً هيكلياً في النظام المالي، داعياً إلى إعادة توزيع الاختصاصات وإنشاء جهات رقابية مستقلة، مع تحديث قانون البنوك لضمان الشفافية وحماية المودعين.

> أزمة ال-ATM دي بتأكد تاني الحاجة إلي بقولها على طول إن قانون البنوك بعد تعديله أفشل حاجة حصلت في النظام المالي المصري!!
> بص يا أفندي ...
> مصر عندها البنك المركزي ماسك كل حاجة:
> السياسة النقدية، الرقابة على البنوك، الفين تك، المدفوعات، حماية المستهلك، مكافحة غسل الأموال... كله في كيس...
> pic.twitter.com/eF1eyItp3m
> — Tarik Salama (@tariksalama) May 26, 2026

واعتبر نشطاء أن التوسع في الدفع الإلكتروني مع تقييد السحب النقدي قد يفتح الباب أمام مراقبة أدق لتحركات المواطنين المالية، خاصة في ظل غياب ضمانات كافية لحماية الخصوصية أو استقلالية القرارات المالية للأفراد.

وفي الختام تعكس أزمة ماكينات الصراف في مصر ما هو أبعد من مجرد نقص مؤقت في السيولة، إذ تكشف عن خلل ممتد في إدارة النظام المصرفي وتراجع الثقة بين المواطنين والبنوك، في وقت تتزايد فيه الشكوك حول دوافع تقييد النقد واتجاهات الرقابة على المعاملات المالية، ما يضع الحكومة أمام اختبار حقيقي لاستعادة المصداقية وضمان حقوق المودعين.